

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا  
أبرز العناوين  
**News Brief**  
(30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

**الإسكوا/ESCWA**

- الشؤون الاجتماعية تناقش مع الإسكوا أفاق التعاون ([أخبار اليمن](#))
- الأمم المتحدة: المنطقة العربية بين الأكثر عالمياً في معدلات وفيات المرور ([وكالة عمون الإخبارية](#))
- مسؤول أممي يحذر من تزايد وفيات حوادث المرور بالمنطقة العربية ([أخبار الآن](#))
- وزير المالية: اقتصاد مصر يتحرك للأمام بشكل إيجابي مع تراجع العجز ([جريدة البشائر](#))

## الإسكوا/ESCWA

الشؤون الاجتماعية تناقش مع الإسكوا أفاق التعاون (أخبار اليمن)

2018-11-29

ناقشت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال، في العاصمة المؤقتة عدن، مع القائم بأعمال الأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو الدكتورة حفيضة الشيخ، العلاقة بين الوزارة والمنظمة والاستمرارية في تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة.

كما تم مناقشة الترتيبات الخاصة بعقد ورشة عمل حول الحقوق الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمزمع اقامتها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمعاق الذي يوافق يوم 28 نوفمبر 2018م.

وخرج اللقاء بصيغة تفاهم بين الوزارة والإسكوا يهدف الى دعم علاقة التعاون والشراكة بينهما.

عمون - أعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسلامة على الطرق، جان تود "انه رغم التقدم الكبير الذي تحقق في المنطقة العربية، الا انها تعتبر بين الاعلى في العالم في نسبة معدلات وفيات المرور، فارتفع المتوسط حاليا الى احدى وعشرين حالة وفاة لكل مئة ألف نسمة".  
جاء ذلك خلال ورشة عمل اقليمية عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" حول إدارة السلامة المرورية، في مقرها ببيت الأمم المتحدة في بيروت.  
وقال تود "في التقرير الجديد الذي سيصدر الشهر المقبل عن منظمة الصحة العالمية حول الوضع العالمي للسلامة على الطرق، يتبين أن معدل وفيات المرور بات يتجاوز 13 نسمة في السنة وأن الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق ستبقى أحد أكبر أسباب الوفيات لمن تتراوح أعمارهم بين 19 عاما و24 عاما".  
وتابع: "العديد من دول المنطقة يواجه تحديات غالبا ما تجعل الأولوية والاستثمار للشؤون السياسية، ومن واجبنا الاهتمام بالسلامة المرورية لأنها تؤثر في المدى البعيد على أمن المواطن وسلامته وعلى تنمية الاقتصاد والأجيال المقبلة".  
ولفت الى أن "دراسة حديثة للبنك الدولي تظهر أنه في حال لم تستثمر الدول في سلامة الطرق فقد تخسر ما بين 7 و22 بالمئة من النمو الممكن لإجمالي الناتج المحلي لفترة اربعة وعشرين عاما"، مشيرا إلى أن "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا أنشأت في نيسان الماضي صندوق الأمم المتحدة الائتماني للسلامة المرورية بهدف تقوية أنظمة سلامة الطرق الوطنية في البلدان الأكثر عرضة".  
وأكد أنه "ما لم تستثمر الدول في سلامة الطرق لتكمل الالتزام الدولي، فسيبقى أثر هذا الصندوق محدودا".  
وخلصت ورشة "الإسكوا" الى مجموعة توصيات أهمها "اقترح إنشاء مرصد إقليمي للسلامة المرورية ينسق ويوحد عملية تجميع البيانات وتفعيل النظم الوطنية للسلامة المرورية والانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة المرور وتنفيذها، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المعنيين".  
وذكر بيان للإسكوا أن "عدد وفيات المرور ازداد في المنطقة العربية بينما كان يجب أن ينخفض لتحقيق نتائج تتوافق مع عقد عمل الأمم المتحدة للسلامة المرورية".  
وأوضح أن "ورشة العمل هذه تأتي ضمن إطار الاجتماع التاسع عشر للجنة الإسكوا للنقل واللوجستيات التي انطلقت أعمالها هذا الاسبوع مع التركيز، إضافة إلى سلامة الطرق، على الحاجة الملحة لتضافر الجهود العربية بهدف مواجهة المتغيرات وأثرها البالغ على قطاع النقل وعلى أهمية النقل البحري وتقييم التكامل الاقتصادي العربي".

قال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسلامة على الطرق، جان تود، إن المنطقة العربية تعاني من أحد أعلى معدلات وفيات حوادث المرور حول العالم.

ولفت المسؤول الأممي إلى أن متوسط وفيات المرور في المنطقة العربية يرتفع حاليا إلى 21 وفاة لكل مائة ألف نسمة وأنه يبلغ 23 وفاة في لبنان.

جاء ذلك في كلمة القاها تود خلال افتتاح ورشة عمل إقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" حول إدارة السلامة المرورية.

وذكر أن التقرير الجديد الذي سيصدر الشهر المقبل عن منظمة الصحة العالمية حول الوضع العالمي للسلامة على الطرق، أن معدل وفيات المرور بات يتجاوز 1.3 مليون في السنة وأن الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق ستبقى أحد أكبر أسباب الوفيات لمن تتراوح أعمارهم بين 19 و24.

ولفت الى أن "دراسة حديثة للبنك الدولي تظهر أنه في حال لم تستثمر الدول في سلامة الطرق فقد تخسر ما يتراوح معدله بين 7 و22 في المائة من النمو الممكن لإجمالي الناتج المحلي لفترة 24 عاما".

بدوره شدد الأمين التنفيذي للإسكوا بالوكالة منير تابت، في كلمته على تحسين السلامة المرورية باتباع حزمة من الإجراءات تنبثق من سياسات شاملة ومستمرة ضمن خطط عمل متجانسة واستراتيجيات بعيدة المدى.

من جهته لفت خبير المواصلات والنقل في البنك الدولي زياد النكت، الى أهمية السلامة المرورية وتأثيرها الكبير على الاقتصاد الوطني

أما أمين سر المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان رمزي سلامه فأعلن في كلمته "بدء الإجراءات اللازمة لإنشاء مرصد وطني للسلامة المرورية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية وبدعم من البنك الدولي".

وأشار الى أن "المرصد سيصبح المرجع الرسمي لإحصاءات الصدمات المرورية وسائر الأمور التي تخص السلامة المرورية".

كما أعلن عن انشاء مركز لأبحاث السلامة المرورية بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص.

وأوصت الورشة في ختام اجتماعها بمتابعة الجهود في تنفيذ مشروع المرصد الإقليمي للسلامة المرورية وبالانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة المرور وتنفيذها.

كما أوصت الورشة الدول الأعضاء في الإسكوا ب"مواصلة الجهود المبذولة في تحسين قطاع النقل واللوجستيات في الدول العربية والعمل على تيسير التجارة عن طريق تبسيط الإجراءات".

وانعقدت ورشة العمل حول إدارة السلامة المرورية بتنظيم من الإسكوا بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي وبمشاركة ممثلين وخبراء من الدول العربية بهدف عرض الواقع والتجارب المتقدمة وتسليط الضوء على أهم الأولويات لتحقيق نتائج واضحة بخصوصها.

وزير المالية : اقتصاد مصر يتحرك للأمام بشكل إيجابي مع تراجع العجز (جريدة البشائر)  
الخميس 29 نوفمبر 2018

قال محمد معيط وزير المالية، إن السياسات المالية في مصر شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، وبات هناك تراجعا ملحوظا في العجز، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلا عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو، مؤكدا أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأكد معيط، أن مصر تعمل على أكثر من اتجاه ومحور لتحقيق التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وأن الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في قطاعات مختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة، مشيرا إلى أن مصر أصبحت مكانا واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق تصريحات خاصة لمدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في بيروت، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "الإسكوا".

وقال معيط، إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حاليا في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحا أن مصر خلال 3 سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ 44 مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلا عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق لفرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة ولفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكداً أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.